المحاضرة الحادية عشرة / تاريخ

اليوم الثلاثاء الموافق

28/10/2025

❑ الدور الذي لعبه يفلين بارينج (لورد كرومر) في مصر واحتلال السودان:

🔗 لورد كرومر واحتلال السودان: من إدارة مصر إلى توسع النفوذ البريطاني

الإدارة في مصر كقاعدة انطلاق:

منذ توليه منصب القنصل العام البريطاني في مصر (1883–1907)، مارس لورد كرومر سلطة شبه مطلقة على الشؤون المالية والإدارية في مصر، مما يعني انه كان مأذونا من حكومته في بريطانيا بذلك مما جعل مصر مركزًا استراتيجيًا للنفوذ البريطاني في وادي النيل. خلال فترته و من خلال تمتعه بهذه السلطة شبه المطلقة فقد ساهم في إعادة تشكيل مؤسسات الدولة المصرية بما يخدم المصالح الإمبريالية، البريطانية وعمل على ترسيخ اقدام الاحتلال البريطاني خاصة في ما يتعلق بالسيطرة على الموارد والنقل. ومن ثم تم الانتقال الى غزو واحتلال السودان

الثورة العرابية في مصر 1889-1882م

- التمهيد لاحتلال السودان:
- بعد هزيمة الثورة العرابية 1879-1882 ضد محمد توفيق (26 يونيو 1879-7يناير 1892م،) ركّز كرومر على استقرار مصر الداخلي، ليكسب طف المواطنين لكنه في ذات الوقت يعتبر السودان منطقة مضطربة تهدد المصالح البريطانية في مصر، خصوصًا بعد سقوط الحكم العثماني المصري حيث كانت ثورة محمداحمد المهدوي (1881–1885). على اشدها وفي قمة انتصاراتها

اللورد كتشنر سفاح العصر او جزار السودانيين الذي ارتكبت بريطانيا عن طريقه اكبر جريمة في التاريخ البشري بحق السودانيين وهو كان يقود الجيش المصري الانجليزي وقد ارتكب المصريون و الانجليز تلك الجريمة بحق الشعب السوداني المدافع عن ارضه وعرضته بشرف وبسالة وشجاعة . وقد انتقم الله منه فمات موتة غامضة الى الان

- دعم كرومر حملة إعادة غزو واحتلال السودان بقيادة اللوردكتشنر عام 1898، والتي انتهت بهزيمة الدولة المهدية في معركة كري بأم درمان. في معركة كرري والتي شكلت ملحمة تاريخية سودانية متفردة والتي ابلى فيها السودانيون بلاء حسنا واظهروا فيها شجاعة وبسالة منقطعة النظير والتي اذهلت القيادات الانجليزية دفاعا عن الارض والعرض والعقيدة

كرري الملحمة السودانية التاريخية التي اهملها الاعلام المحلي والعالمي والمصادر التاريخية و لا سيما المناهج الدراسية السودانية التي صممت بواسطة المحتل بالتركيز على تشويه رموزنا الوطنية وتضخيم مساوئها تلك الرموز التي دافعت بشرف وببسالة عن الارض والعرض والدين

معركة كرري

والذي لا يتم التركيز عليه في مناهجنا ووعينا انه قد استشهد في هذه المعركة في ضحوة واحدة ثلاثة عشر الفا في ميدان المعركة وسقط من الجرحى ستة عشر الفا وبالرغم من ان كل القوانين تحرم الاجهاز على الجرحى الا ان الجنود المصريين والانجليز اجهزوا عليهم وقتلوهم جميعا دون رحمة او شفقة فبلغ العدد تسعة وعشرون الفا فقط في ميدان المعركة

هذه لوحة رسمها مؤرخ امريكي بمناسبة ذكرى كررى حركت وجدانه تلك المجزرة التي لا نظير لها في تاريخنا الحديث والمعاصر هذا بالرغم من اننا نحن في السودان تمر علينا ذكراها كان لم يكن شيء بل نلاحظ انه في نوافذ التواصل التي يهيمن عليها انصاف المتعلمين او المخدوعين بشعارات الغرب وثقافته ومناهجه التي درسوها وسممت عقولهم وشكلت وجدانهم او من الموتورين من ذراري المتعاونين مع الانجليز يشنون حملة شعواء على الرموز المهدوية الوطنية التي روت دماؤها ارض وتراب هذا البلد دفاعا عن الارض والعرض ولا يشيرون الى هذه الجريمة النكراء التي ارتكبها الجيش المصري والانجليزي بحق السودان وشعبه وتاريخه

- وفي تلك المعركة ارتكبت فيها بريطانيا بواسطة سفاح العصر اللورد كتشنر أ وكما اسماه احد اعضاء مجلس العموم البريطاني حديثا في فيديو منشور على اليوتيوب بجزار السودان(the Sudan butcher) . لقد كانت بحق تلك اكبر مجزرة وجريمة مذبحة في التاريخ الحديث والمعاصر حيث قتل اللورد كتشنر وجنوده من الانجليز والمصريين في يوم وليلة واحدة تسعا وثلاثين الفاً من السودانيون المدافعين عن وطنهم ضد الغزو الاجنبي الانجليزي المصري واستخدم الجيش الغازي المحتل ادث ما انمتجته اوروبا من اسلحة فتاكة الا وهو مدفع الماكسيم الذي كان يطلق في القيقة الواحدة ستمائة طلقة بيما ان سلاح االنصر السودانيون الحراب وبنادق تطلق الواحدة منها في الدقيقة ثلاث طلقات وللمعلومية ظل مدفع الماكسية و السلاح الفتاك والفعال في الحروب التي خا تها مع غيرها او مع بع بعضها حتي ما بعد الحرب الاوروبية الاوروبية الاولى التي اسموها وتجييرا للحقائق التاريخية بالحرب العالمية الاولى وظللنا نردد ذلك دون وعي .

و والمجزرة التي قام بها الجيش الغازي ظل التعتيم عليها بكثافة وسكتت عنه المصادر التاريخية السودانية وتم التعتيم عليه على صعيد اخر في مناهجنا الدراسية . وهذا ما لم يتم ذكره لتذكير الشعب والمواطن السوداني بهذه المأساة الانسانية التي لا نظير لها في تاريخ السودان والمعاصر الى اليوم سوى ما قام به وما يقوم به الجنجويد الان. ان الجريمة الشنيعة التي ارتكبها الجيش المصري الانجليزي بحق المواطن السوداني ينبغي ان لا تمسح من ذاكرة الشعب السودان والتي يحاول البعض بالمزاودة عليها بالكلام عن الخليفة الشهيد عبدالله التعايشي . ويحاول البعض تضخيم ما حدث في كتلة المتمة والتي اشرنا الى ملابساتها وظروفها التي اقتضتها في محاضرة سابقة وانا على وعدي باني سافرد لها محاضرة خاصة لكشف ملابساتها وبيان حقيقتها . وكل ما قام به الجيش الانجليزي المصري لو حدث ذلك في اي بلد اخر في العالم لسارت به الركبان ولاصبح ميدان المعركة مزارا عالمياً

- وقبلة للسياح لمشاهدة ما ارتكب بحق هذا البلد من قبل غزاة معتدين سفاحين . وخلال فترة الاحتلال الانجليزي المصري الذي استمر من خمسين عاما تم مسح الذاكرة السودانية اي عملية فرمتة كاملة كما يحدث لذاكرة الاجهزة الان .
- وتم ملء الفراغ بمعلومات زائفة وروايات مصطنعة تلقاها الناس صاغرا عن كابر باعتبارها حقائق وتم منح القاب القيادات الوطنية لمن لا يستحقها وتم تشويه تاريخ وسيرة القيادات الوطنية الحقة ومن ثم نشات اجيال تجهل تاريخها وتم تسميم عقولها بفيروس بالتاريخ المزور الذي صممه وجيره المحتل ليجمل صورته القبيحة . وفي الحقيقة ان المأساة لم تقتصر على ما دار في ميدان المعركة لانه في ذات اليوم دخل الجيش المصري الانجليزي فقتل اكثر من عشرة الاف من المدنيين العزل لم يقف به الامر عند ذلك الحد وانما استبيحت ام درمان ثلاثة ايام بلياليهن سرقة ونهبا واغتصابا وقتلا بواسطة الجنود الانجليز والمصريين على حد سواء

❑ السياسات المشتركة:

- في كل من مصر والسودان، تبنّى كرومر نموذجًا إداريًا قائمًا على المركزية المالية، وتوجيه الاقتصاد نحو خدمة المصالح البريطانية، خاصة في الزراعة والنقل.
- تجاهل التنمية الاجتماعية، وركّز على البنية التحتية التي تخدم التجارة والاستغلال والمصالح البريطانية بالدرجة الاولى ، مثل السكك الحديدية والري.
- رسّخ نظامًا بيروقراطيًا يهمّش السكان المحليين ويعتمد على النخب الموالية الاحتلال

❑ النتائج التاريخية:

- أدى هذا الربط بين مصر والسودان إلى نشوء ما يُعرف بـ"الحكم الثنائي" (الإنجليزي-المصري) في السودان عام 1899، لكنه كان في الواقع حكمًا بريطانيًا مباشرًا.
- ساهمت سياسات كرومر في ترسيخ الفصل الإداري والثقافي بين شمال السودان وجنوبه، مما ترك آثارًا طويلة الأمد على وحدة البلاد وتطورها السياسي.

- , وبالعودة الى اللورد كرومر راس الحية فقد - كان يرى أن السيطرة على السودان ضرورية لحماية مصر من التهديدات الجنوبية، و فيها ضمان السيطرة على منابع النيل. ولذلك لم يستنكر ما حدث من مجزرة ومن فظائع او يدينه
- وهو واحد من الذين وضعوا مخطط السياسة التي جرى عليها الاستعمار الإحتلالي البريطاني ولا يزال، في محاولة القضاء على مقومات العالم الإسلامي والأمة العربية والإسلامية الاصيلة وغرس فيروس الدعوة الى العلمانية

و لم يكن ذلك التوجه طارئا عليه او مرحليا وانما كان ذلك نتيجة اعتقاد راسخ ومنهج ثابت .وقد تمثل ذلك بوضوح وجلاء في كتاباته وفي تقاريره و على وجه الخصوص في كتابه (مصر الحديثة) والذي يجسد خطة عمل كاملة وأيدلوجية شاملة للقضاء على مقومات الفكر العربي الإسلامي وتمزيق وحدة العالم الإسلامي، و يحرض فيه من غير لف او دوران على مقاومة القيم والمفاهيم العربية والإسلامية. ولقد أمضى لورد كرومر في مصر ما لا يقل عن ربع قرن من الزمان قابضًا على زمام السلطات في ما بين (1882-1906). دون منازع وبذا اكتسب خبرة عملية وعلمية واسعة

صورة تذكارية للورد كرومر افلين بارنج

و والجدير بالذكر ان اللورد كرومرر خلال مسيرته وخبر اته العملية فقد أتيح له من قبل أن يقضي وقتًا في الهند، درس في خلالها مناهج الاستعمار الاحتلالي البريطاني هناك وهضمها وبهذا اكتسب خبرة عملية ومراسا، وقد عمل أول مرة في مصر مندوبًا لصندوق الدين المصري 1877م ثم ما لبث أن عين بعد الاحتلال البريطاني مباشرة مندوبًا ساميًا، ومعتمدًا في مصر وهي الفترة التي اشرنا اليها

❑ الدور الثقافي والفكري

ولعل المحور الذي يعد بالغ الأهمية في فهم الدور الثقافي والفكري الذي لعبه لورد كرومر ضمن المشروع الاستعماري الاحتلالي البريطاني في مصر والسودان فهذا عرض أكاديمي موجز يربط بين معاداة كرومر للفكر الإسلامي وسياسته الاستعمارية الاحتلالية :

❑ لورد كرومر ومعاداة الفكر الإسلامي: والتغريب الممنهج تحت ستار الإصلاح كما هو الان

❑ المنطلقات الفكرية:

يفلين بارينج (لورد كرومر) لم يكن مجرد إداري استعماري، بل كان يحمل رؤية أيديولوجية واضحة تهدف إلى تفكيك البنية الفكرية الإسلامية واستبدالها بمنظومة قيم غربية. في كتابه Modern Egypt، عبّر صراحة عن اعتقاده بأن الإسلام يشكل عائقًا أمام التقدم، وأن المسلمين غير قادرين على تبني العقلانية الغربية دون التخلي عن تراثهم الديني.

❑ أدوات التغريب:

- - دعم التعليم المدني على حساب التعليم الديني، وقلّص من دعم المدارس الحكومية التي كانت تعتمد على مناهج إسلامية.
- - سعى إلى فصل الدين عن الإدارة، وفرض نموذج بيروقراطي علماني مستورد من بريطانيا.
- - روّج لفكرة أن الإصلاح لا يمكن أن يتم إلا عبر "تحديث" العقل المسلم، أي إخضاعه للمنطق الغربي.

❑ السياسة الثقافية:

كرومر لم يكتف بالإدارة المالية، بل مارس دورًا ثقافيًا نشطًا في محاولة إعادة تشكيل الهوية المصرية والسودانية. وقد اعتبر أن مقاومة الفكر الإسلامي ضرورية لضمان استقرار الحكم البريطاني، ولمنع بروز تيارات إصلاحية أو مقاومة دينية قد تهدد المشروع الاستعماري.

❑ الربط بالسودان:

نفس الرؤية التي طبّقها في مصر انعكست على السودان بعد احتلاله عام 1898، حيث تم تهميش التعليم الديني، بمنهجية وباستراتيجية حيث تم استدعاء خبير تربوي وتعليمي مستر كري واو كلت اليه مهمة وضع مناهج بصورة تؤدي الغرض المطلوب وتعمل عل صياغة شخصية سودانية منقطعة الجذورر مهزوزة ومرتبطة بالغرب رباطا سريا لا فكاك منه وقام بتأسيس نظام إداري يهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال ثقافيًا ودينيًا، مما ساهم لاحقًا في تعميق الانقسامات الوطنية بين الوطن الواحد

حيث تم منح مجلس الكنائس الانجليزية سلطات مطلقة للعمل في الجنوب تعليم وادارة وسلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وتم منع تدريس اللغة العربية والثقافة الاسلامية في الجنوب وتم منع المكنيسة القبطية المصرية من الدخول الى الجنوب لان قساوستها يتكلمون اللغة العربية ومنع اهل الشمال من الذهاب الى الجنوب وكذلك السوريون والشاميون من الذهاب الى الجنوب

❑ التقييم الفكري:

يُعد كرومر من أبرز دعاة التغريب في العالم الإسلامي، وقد مثّلت كتاباته وتقاريره خطة عمل استعمارية ممنهجة وماكرة تهدف إلى إضعاف الفكر الإسلامي، وتفكيك وحدة الأمة، الاسلامية والعربية واستبدالها بهوية ذليلة وخانعة وخاضعة لهيمنة الثقافية الغربية. والوارد الغربي من غير وعي

- قرار الحكومة البريطانية برفع العلم واعلام الحكومة المصرية بذلك

بالعودة الى قضية رفع العلمين وقرار الحكومة البريطانية الصادر الى المندوب السامي في مصر والنص المكلف بنقله الى الخديوي والوارد فيه تبرير الحكومة البريطانية ووجهة نظرها بهذا الصدد .وجاء في هذه التعليمات الصادرة من رئيس الوزراء سالسبري الي اللورد كرومر ما نصه :

: ونظرا لما أسدته حكومة جلالة الملكة الي حكومة الخديو من معاونة جدية عسكرياً ومالياً ، قررت الحكومة البريطانية أن يرفع العلمان البريطاني والمصري جنباً إلي جنب في الخرطوم وليس لهذا القرار أي علاقة بالكيفية التي سوف تجري بها ادارة الاراضي المحتلة في المستقبل !!!!. ياسلام !!!!! تلاعب مرحلي علما بان الذكرة التي بعث بها كرومر سابقا ورد مناقشة كل التفاصيل ولكن كما ذكرت ان تنفيذ يتم بتؤدة وبمراحل

ويخاطب سالسبري كرومر على وجه الخصوص بقوله :وليس ضرورياً في الوقت الحاضرفي مخاطبتنا للخديويؤ تعيين وضع هذه الاراضي السياسي بتدقيق كثير حتى نثير مشاكل . ولكن عليك ان توضح للخديو ولنظاره ان الغرض من الاجراء الذي اشرت اليه ، انما هو لتأكيد حقيقة أن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لها صوتا مسموعاً (راجحاً) في كل الأمور المتعلقة بالسودان !!!! انتهى كلامه .لاحظوا عبارة : كل الامور دون تحديد سقف لهذه الامور المعنية !! وعلى صعيد اخر كانه يطمئن كرومر بان رايك ومذكرتك نصب اعيننا ولكن ينبغي ان لا نستعجل الخطى وان نتحرك خطوة خطوة حتى بلوغ اهدافنا المرسومة

و ويواصل حديثه قائلا: وانها تتوقع - يعني الحكومة البريطانية - ان يجري العمل بكل نصح قد تري --الحكومة البريطانية - من المناسب تقديمه الي الحكومة المصرية فيما يخص شئون السودان) انتهى كلامه .

بالنظر الي هذه التعليمات نلاحظ الامتنان البريطاني علي الحكومة الخديوية بالمال والعتاد والخبرات . وانها بموجب اتخاذ قرار برفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري ان لها الوصاية في كل الامور دون استثناء بحيث لا تنفرد مصر باتخاذ اي قرار او البت في امر من الامور التي تخص السودان دون علم وموافقة الحكومة البريطانية الشريك الاكبر . وانها تقوم بتقديم النصح والمشورة التي يلزم الحكومة المصرية الاخذ بها

. وهذه هي الدوافع والمبررات والمسوغات التي
دعت الحكومة البريطانية بان تتخذ تلك
الخطوة المفضية برفع العلمين الي جنب . و
على صعيد يلاحظ المراقب ان الحكوة
البريطانية بذكاء تدير اللعبة وتلعب الاوراق
بتؤدة وتأن وحذر . وما زالت المرواغة
الانجليزية فيما يتصل بتقرير الاوضاع في
السودان علي قدم وساق بالرغم من الامر
قد قتل بحثا وتم فيه اقتراحات وحلول
وافتراضات ومواجهة كل ظرف بما يستحقة

المحاضرة الثانية عشرة / تاريخ

اليوم الثلاثاء الموافق 4/11/2025

- بريطانيا تتكلم عن السودان بانه ارض محتلة

ولا يزال التاكيد علي ان لبريطانيا فضل يقتضي ان يكون لها صوت راجح ومسموع في أن واحد مما يعني ان اليد الطولي ستكون من حق بريطانيا في شأن السودان.

نلاحظ خلال هذه الفترة ان القيادات البريطانية كانت تتكلم عن الاراضي السودانية بانها أ راض محتلة !!! فمن اين جاء المصطلح الذي سممت به مناهجنا الدراسية (الفتح الانجليزي المصري) واهل الشان والجثة والرأس قالوا عنه انه احتلال كما رأينا من خلال النص اعلاه.

من هو ساليسبوري رئيس وزراء بريطانيا خلال تلك الفترة .؟

هو روبرت سيسل أو روبرت غاسكوين سيسل (بالإنجليزية: Robert Gascoyne-Cecil)، ويعرف أيضاً بلقب ماركيز ساليسبوري الثالث (بالإنجليزية: 3rd Marquess of Salisbury)، هو سياسي بريطاني عاش في الفترة ما بين (3 فبراير 1830-22 أغسطس 1903). تولى رئاسة الوزارة في بريطانيا ثلاث مرات: من 23 يونيو 1885م إلى 28 يناير 1886م ....ومن 25 يوليو 1886م إلى 11 أغسطس 1892م....ومن 25 يونيو 1895م إلى 11 يوليو 1902م.

روبرت غاسكوين سيسل : ماركيز ساليسبوري الثالث

(بالإنجليزية: Robert Gascoyne-Cecil, 3. Marquess of Salisbury)

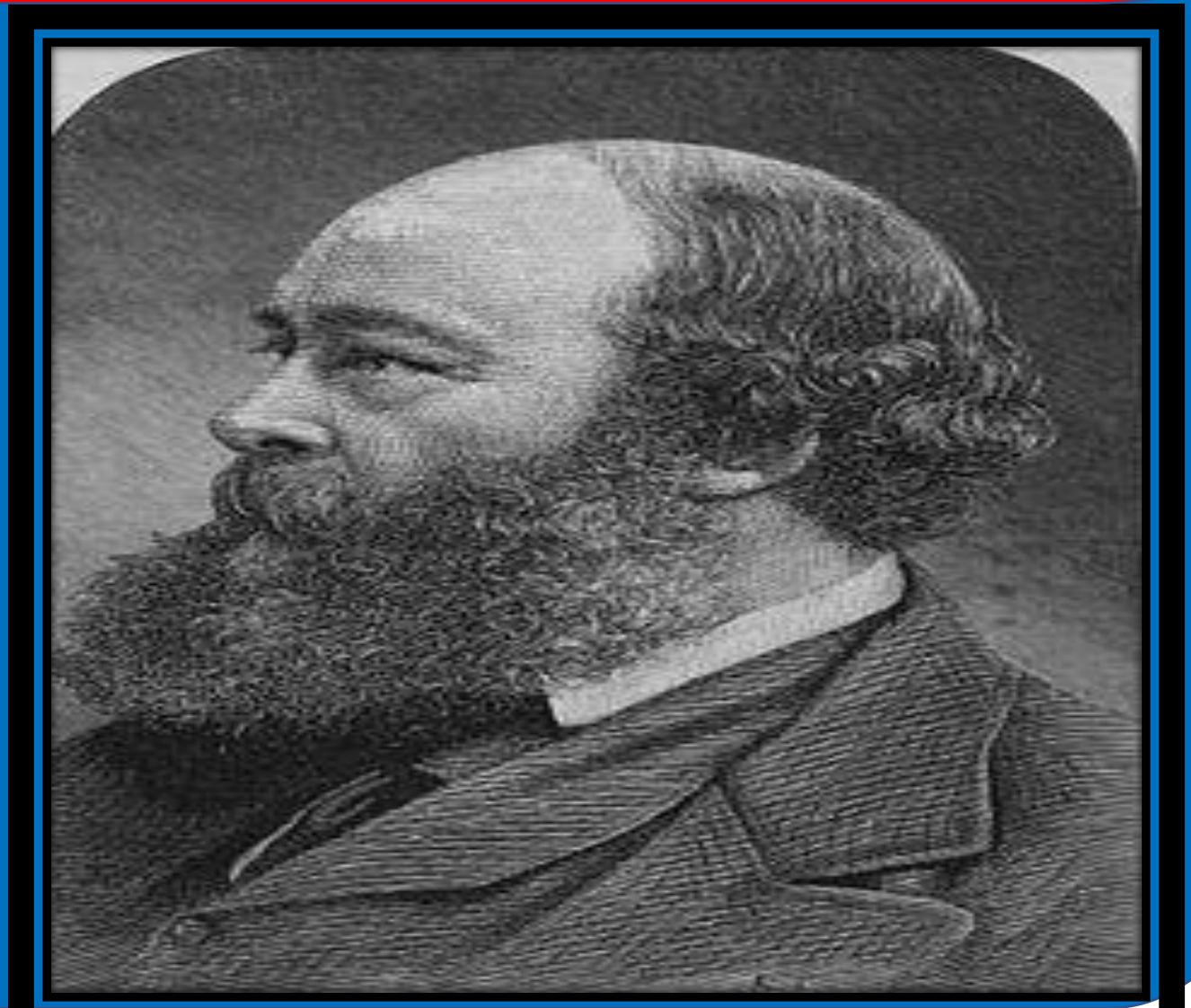

هذه التعليمات الاستباقية لغزو ام درمان وصلت الي مكتب كرومر في القاهرة. وعلي الارض السودانية كان السردار علي وشك ان يبدأ الزحف من بربر الى ام درمان . وفي 2سبتمبر 1898 وقعت معركة ام درمان . ونسبة لغياب كرومر كان ينوب عنه (رنيل رود) فابلغ سالسبري في اول سبتمبر انه سيبلغ الخديو جزء من تلك التعليمات التي جاءت الي كرومر في رسالة في 2أغسطس التي سبقت الاشارة اليها

وفي 2سبتير اذنته الحكومة ان يفعل ما طلب . ولهذا لم يمض يومان علي معركة ام درمان حتي أطلع رنيل رود وزير الخارجية المصري بطرس باشا غالي علي نص تلك التعليات مع تغيير طفيف في العبارة (لي الشرف ..الي اخر العبارة مع حذف عبارة (ولكن عليك ان توضح للخديو)

واعتبر سالسبري أن الجزء من هذا التبليغ الخاص برفع العلمين دون ان يكون لذلك علاقة بالكيفية التي سوف تجري بها أدارة السودان في المستقبل سيكون لغموضه وابهامه مبعث تعليقات مزعجة اذا تم نشر الكيفية التي سيحكم بها السودان وفق الرؤية البريطانية

ولذلك طلب من رينيل رود عدم نشره . ومن الواضح ان هذا التبليغ مع اظهار عزم الحكومة البريطانية علي ان يكون لها السيطرة التامة في كل ما يجري في السودان وتحديد الوضع السياسي به. فقد اغفل التبليغ للخديو الاشارة الي حقوق مصر او حقوق الباب العالي وهي الحقوق التي يكفي لتامينها مجرد الاشارة الي ذكر رفع العلم المصري والذي سيرفع الي جانبه العلم البريطاني

. و ايضا كل ذلك تم من غير اي اشارة الي ان مصر سوف يكون لها نفس الصوت الذي لبريطانيا أوان حكومتها ستشترك علي قدم المساواة مع الحكومة البريطانية عند اقرار الوضع السياسي في السودان.
ولكن في المقابل فقد نصت عبارات التعليمات علي ان مصر علي عكس ذلك ستصبح مسلوبة الارادة وخاضعة كل الخضوع للتعليمات والنصائح البريطانية

او بالأحري ستكون خاضعة للاوامر التي ستصدر لها من المعتمد البريطاني في اي شأن من شؤون السودان وهذا مفهوم من منطوق العبارات التي نصت على ان لبريطانيا الصوت الراجح بما شاركت به في الغزو من مال ورجال وخبرة وسلاح

. ان هذه التعليمات من هذه الناحية سواء في مبعثها او سبب صدورها المباشر او في اثارها من حيث تجريدها النظار المصريين من كل سلطة فعلية لهم . وهي تشبه الي حد بعيد تعليمات جرانفيل الي بارنج في 4يناير 1884م وهي التعليمات التي استقال علي إثرها (شريف باشا رئيس النظار المصري) حيث شعر بالاهانة وانه سيصبح رئيس نظار اي وزراء من غير سلطات فعلية

بيد ان المشاورات التي دارت بين كرومر والحكومة المصرية قد ابرزت بوضوح المشكلات التي كان متوقعا ان يثيرها ابتكار وضع جديد في السودان وفق المقاس البريطاني ووفقا لرؤية رفع العلمين البريطاني والمصري جنبا الي جنب في الخرطوم والذي يعني اثبات حق مشاركة بريطانيا في حكم السودان سواء ارادت مصر ام لم ترد.

. وليس ذلك فحسب وانما ان تكون لهم السيطرة علي حكومته عن طريق المشاركة الراجحةوذلك ما يفهم من ان يكون لهم الصوت الراجح والمسموع . وكانت المشكلات الكبيرة التي واجهها كرومر هي :

أولا مشكلة السيادة . إذ لم يكن في وسع كرومر مناقضة السياسة التي جرت عليا حكومته منذ ان اعتزمت استرجاع مديرية دنقلا ثم بقية السودان (1896) من حيث اعتبار ان لمصر حقوقا في السيادة علي السودان لم تلغها الثورة المهدوية او ثورة المهدوي .. وهذا يعني ان محاولة لاختزال او انقاص هذه السيادة يعني خرقا لما ظلت الحكومة البريطانية تدافع عنه لاقناع كل الاطراف بمشاركتها في ارجاع السودان الى السيادة الخديوية والعثمانية

كما ان العملية التي شاركت فيها بريطانيا بالمال والرجال كما ادعت هي تقوم اساساً علي اساس هذه الحقوق التي تريد مصر استئنافها ولان الوضع السياسي في مصر لم يطرأ عليه تغيير بالرغم من الاحتلال البريطاني لها ، فهي لا زالت من الناحية القانونية تابعة للسيادة االعثمانية ولا تزال للسلطنة العثمانية حقوق السيادة علي مصر والسودان معا

ثانياً: مشكلة الحكم : لقد كان كرومر يعتبر رجوع السودان بعد الثورة الي ماكان عليه قبلها معناه ان تستعيد مصر كامل سلطانها وسيادتها وهو السلطان المستمد من حقوق سيادتها عليه ،وهذا يعني ان تستأثر مصربكل اسباب الحكم في السودان وهذا يهدد المشروع البريطاني الافريقي من القواعد . ولهذا لم يكن كرومر يريد لمصر ان تنفرد بالحكم لأسباب اتخذها ذريعة ليستر بها حقيقة التوسع الاحتلالي البريطاني في القارة الافريقية

. ومن هذا الاسباب التي اوردها ا/ان الثورة المهدوية قامت بسبب سوء الحكم المصري .ب/ ه من المتوقع اذا عادت حكومة المصريين منفردة الي السودان ان يسوء الحكم مرة اخرى ج/ وليس من العدل ان يرغم السودانيون علي قبول حكومة كانوا ثاروا عليها للخلاص منها وطردها . وفي هذا المقام نصب نفسه مدافعا عن حقوق السودانيين ونسي انه بغزوه واحتلاله للسودان انه ازاح حكما وطنيا ارتضاه السودانيون عبر ثورة شعبية . وانه ارتكب اكبر جريمة مذبحة شهدها السودان في تاريخه الحديث والمعاصر وعلي هذا المنوال جاءت كتابات الانجليز الذين كتبوا عن تاريخ السودان خلال تلك الفترة وفيما بعد وبتوجيه وباستراتيجية ظلوا يعزفون علي هذا الوتر بغية ترسيخه وتحقيق اهدافهم . ووفقا لذلك فقد رأى كرومر في مشاركة البريطانيين صمام امان لاقامة حكومة طيبة ورشيدة في السودان .

ثالثاً: كانت العقبة الثالثة في سبيل ان تحقق بريطانيا اهدافها في السيطرة علي السودان هي امتيازات الشركات الاجنبية الممنوحة لهذه الشركات في كل الاراضي التابعة للسيادة العثمانية. وكان ذلك السبب في ادعاء الرغبة في اقامة حكومة طيبة ورشيدة ورفضه كرومر لعودة الامور الي ما كانت عليه قبل فقد السودان جملة وتفصيلاً

واكد كرومر ان هذه الامتيازات الممنوحة لهذه الشركات اذا عاد الوضع في السودان الي ما كان عليه بحكم تبعيته لتركيا كجزء من الباشوية ثم الخديوية حسب الفرمانات الصادرة من سنة 1841م الي 1879م فان معاهدات الامتيازات الاجنبية ستكون سارية المفعول وهذا ما لا ترغب فيه يريطانيا لانه سينسف خطتها من القواعد

وذكر كرومر ان هذه الامتيازات سبق وان وقفت حائلا دون انطلاق سياسة الاصلاحات في مصر بالمستوى الذي يريده كرومر ولهذا يرى ينبغي ان نجنب السودان تلك المساوئ التي أصابت بلواها السودان نفسه وخصوصا ايام ازدهار تجارة الرق .

رابعا : مشكلة تركيا : نلاحظ ان كرومر قد انصب همه علي ابعاد اي نفوذ لتركيا في السودان عند اختيار الوضع الجديد فيه . ومن جانب أخر فقد كانت السلطنة مدركة لمايجري وما تخطط له بريطانيا. فلذلك كثرت احتجاجاتها واستفساراتها بخصوص موضوع السودان علي اعتبار ان لها حقوقاً عليا في السيادة علي مصر والسودان معا

وفقاً لذلك فان الخديو تابع للسلطان العثماني . وعليه لم يكن سهلاً من ناحية القانون الدولي تجاهل هذه الحقيقة، كما انه كان من المتعذر من ناحية أخرى التسليم بوجهة النظر العثمانية المتمثلة في محاولات الباب العالي المتكررة لتقرير سلطانه علي الخديوية امام واقع الاحتلال البريطاني.
ثانيا: لوضع السودان الذ ي اصبح منذ ديسمبر 1883م مستقلاً

ومعني تقرير هذه السيطرة العثمانية والاعتراف بها فان ذلك يعني ان السلطة من الناحية العملية في وضع السودان المزمع اختياره ستتنازعه ثلاثة اطراف متضاربة المصالح : تركيا ومصر وبريطانيا الامر الذي سيعقد من من ان تنال بريطانيا مبتغاها من حيث الانفراد بالصوت الراجح المسموع او السيطرة الكاملة في شئون السودان وتحقيق اهدافها.

ولهذا كان من راي كرومر ضرورة استبعاد تركيا من المشهد استبعاداً كلياً تحقيقا لهذا الغرض المزدوج :استئثار بريطانيا بالسلطة في السودان وانقاذ السودان نفسه من المساوئ المقترنة بتطبيق الامتيازات من وجهة النظر البريطانية . أما مسألة الامتيازات فهي في الحقيقة مساوئ من وجهة نظر بريطانيا لانها ستحد من حركتها وتحول دون تحقيق اهدافها وستكون عينا علي حركتها واطماعها ومن ثم تعمل علي كشفها وفضحها وهذا ما لا تريده بريطانيا.

وادعى كرومر ان وجودها يعطل كل اعمال الحكومة ويعاكس كل اصلاح . هذه مجمل الاعتبارات التي وضعها كرومر امام ناظريها والتي استند عليها عندما وضع في نوفمبر مشروع الاتفاق الثنائي للحكم في السودان والذي اعتبره الحل الكفيل بتسوية كل المشكلات التي كان عليه ان يواجهها عند النظر في نوع الوضع السياسي الذي يجب ان يكون للسودان في عهده

المحاضرة الثالثة عشرة / تاريخ

اليوم الثلاثاء الموافق

11/11/2025

مشروع كرومر للحكم

في المذكرة التي تضمنت المشروع الذي اعده كرومر المهندس الفعلي لمشروع الحكم الثنائي في السودان وبعث به الي اللورد ساليسبوري في 10نوفمبر 1898م قال كرومر معلقا على تلك المذكرة بقوله: (أنه فكر كثيراً فيما اذا كان من الممكن ترك الامور تجري في طريقها، وان تسوى كل صعوبة بالتسوية التي تستحقها وفق معالجة مرحلية . كلما ظهرت صعوبة من الصعوبات ، وتطلبت ايجاد حل لها) تعالج في حينها وفق مقتضى الحال.

وقال :كان من الممكن سلوك هذا الطريق اواتباع هذا المنهج لو ان الحاكم العام للسودان كان عليه فقط ان ينظر في احوال السودانيين دون وجود اطراف اخرى في المعادلة ، وكان بامكانه ان ينشىء نظاماً جديداً، ولكن كثير من الاوروبيين طلبوا الذهاب الي السودان للإقامة فيه ولاستثمار رءوس الاموال الاوروبية في السودان وفي ظل النظام المرتقب في السودان ، واقتناء الاملاك وهذا حق قانوني كفلته لهم السلطنة العثمانية بفرمانات ، تشمل كل الاوروبيين دون استثناءلايمكن منع هؤلاء من الدخول الي السودان

وبالرغم من صعوبة هذا الموقف ووجود هذه الحيثية التي قد تعرقل المشروع البريطاني في السودان الا ان كرومر كان في ذات الوقت يرى ان لها جانب ايجابي في حيث كان يعتقد أن رءوس الاموال الاجنبية ضرورية في الوقت الراهن للنهوض بالسودان في المستقبل . ولذلك رأي كرومر ضرورة صدور معالجة لهذا الموضوع عن طريق اصدار اعلان (Declaration) يحدد بصورة واضحة الوضع السياسي للسودان وهذا الاعلان كان هو الوفاق الثنائي

وخلال هذه الفترة فقد بدأ كرومر مع الحكومة المصرية مناقشة القواعد والاسس التي كان يرى ان يقوم عليها الاتفاق الثنائي بين هذه الحكومة والحكومة البريطانية. وبمجرد ان فرغ من بحثه مع المسئولين المصريين هذا الامر واقناعهم بالفكرة العامة دون الدخول في تفاصيل قد تعيق قيام هذا الاتفاق اعد مشروعا بريطانيا خالصا لاتفاق بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية بعث به الي ساليسبوري في 10 يناير 1898م للموافقة عليه

وما ينبغي اخذه في الاعتبار ابتداء ان كرومر نفسه والحكومة البريطانية كانا هما المسئولين وحدهما عن نظام الحكم الثنائي المبتدع الذي اوجده هذا الاتفاق دون مشاركة فعلية من الحكومة المصرية او حضور معتبر لها في الصياغة او اعداد المسودة الاولية . . ويقول كرومر في الخطاب الملحق بمذكرته التي بعث بها الي اللورد سالسبوري في 10نوفمبر 1898م انه ذكر لرئيس الوزراء المصري (مصطفي باشا فهمي) ولوزير خارجية مصر يومئذ (بطرس باشا غالي) ان من الضروري موافقة الحكومة المصرية علي الاتفاق المزمع ابرامه معها. دون الدخول في تفاصيله حتى لا يثير الراي العام . ويبدو ان ذلك كان امرا للحكومة المصرية واجب التنفيذ ولا يقبل منها مجرد الاعتراض

ثم يستطرد كرومر قائلا : انه فهم بقدر ما استطاع ادراكه من بعض ما بدر من هؤلاء المسئولين المصريين اثناء الحديث معهم انهم موافقون علي المبادئ التي يستند عليها القانون بالرغم من انه لم يبحث معهم التفاصيل الا انه قال بانه يتوقع ان يلاقي المشروع معارضة من الخديو

اما المشروع المقصود في هذا الحديث الذي اعده كرومر فهو يتكون من مقدمة وثلاث عشرة مادة صارت عند اعتماد المشروع اثنتي عشرة مادة . وهو ما عرف فيما بعد باتفاقية الحكم الثنائي اسما

وقد الحق كرومر بمشروعه مذكرة تفسيرية للاغراض والاهداف التي توخاها من هذا صياغة واعداد هذا المشروع ثم ما هو المراد من كل مادة من مواده تفصيلاً. ونلاحظ ان المشكلة التي استحوزت حيزا كبيرا من اهتمام كرومر هي قضية الامتيازات الاجنبية . التي يرى انها قد تشكل عقبة في سبيل تحقيق هذا المشروع لهذا راى كرومر من اجل تسوية هذه المشكلة ابتداع نظام الحكم الثنائي اي (الوضع السياسي) الذي يجب ان يكون للسودان في المستقبل وفق الرؤية البريطانية . حتى يضعف من اثر قضية الامتيازات او يعمل على تحجيمها

ولهذا استهل كرومر مذكرته بقوله : ان من الميسور تناول المسائل المتعلقة باهل السودان لان هؤلا حاجاتهم بسيطة لا تعدو عن انشاء نظام سهل للضرائب وادارات غير معقدة للشئون المدنية ولشئون القضاء الجنائي ، وتعيين نفر قليل من الموظفين الذين يختارون بعناية مع منحهم السلطة التي يمكنهم استخدامهافي المسائل التفصيلية المحلية ، وكان يعتبر ان حكم اهل السودان ليس هو المعضلة ولا يشكل صعوبة في تنفيذ الاستراتيجية البريطانية في السودان

وذلك الي ان تتسني تدريجياً الاستعاضة عن ذلك النوع من الحكومة الابوية الذي يسد الحاجة في الوقت الحاضر بنظام اكثر تقدماً وتعقيداً. ولكن المهمة الصعبة الملقاة علي عاتق الحكومة البريطانية ليست البحث في حاجات اهل السودان وكيفية حكمهم وانما تتجسد الصعوبة في طلب كثير من الاوربيين الاقامة في السودان واستثمار رءوس اموالهم والتجارة معه وان يكون لهم حق التملك وهذه هي المشكلة !!!! علما بان ذلك حق تكفله لهم الفرمانات العثمانية كما سبق ان اشرنا الى ذلك

ومن الواضح أنه يستحيل منع هؤلاء مما يريدون كما انه ليس من الحكمة فعل ذلك لانه بدون رءوس الاموال والمعاونة الاوروبية لا يمكن ان يحدث اي تقدم في السودان . ولذلك فان من صعوبات الموقف وجود ذلك التعارض بين الانظمة البدائية التي هي علي كل الاحوال في الوقت الحاضر مناسبة للسودانيين اهل البلاد ، وبين الاجهزة الادارية والقضائية الاكثر تعقيداً والتي يجعل وجود الاوروبيين في هذه البلاد انشاءها محتماً لانها حق مكفول لهم بالقانون .

وكان من رأي كرومر للتغلب علي هذه المعضلة انه لا مناص من الاستناد علي الحجة القائلة بضرورة الاكتفاء لفترة من الزمن علي الاقل بالانظمة الادارية والقضائية التي في وسع الحكومة انشاءها في بلد خرج مؤخراً من الحالة البربرية (Barbarism) التي كان عليها , هذا ادعاء باطل الغاية منه تبرير وتسويغ غزو واحتلال السودان ونهب خيراته وثرواته لصالح الرجل الابيض . وان ما ارتكبه الجيش الغازي المحتل من مجاذر ومذابح في معركة كرري وفي ام درمان وفي ام دبيكرات لهو اكثر بربرية وقسوة ووحشية . والسودان عرف الفصل بين السلطات

والنظام القضائي العادل والنظام الاداري والحكم الفيدرالي المتقدم لاكثر من ثلاثين الف سنة مضت. وبرر كرومر ما تقوم به الحكومة البريطانية من اجراءات لحكم السودان في الوقت الراهن وطلب الاوربيين للتواجد في السودان وتمتعهم بكافة الحقوق والواجبات التي تكفلها لهم الفرمانات العثمانية وبحكم القانون بقوله : وما دام هؤلاء الاوروبيون هم الذين اختاروا الذهاب الي السودان والتجارة معه والاقامة فيه واستخدام رءوس اموالهم فيه بمعني انهم يتحملون المسئولية كاملة من غير حماية قانونية من قبل الحكومة البريطانية

وواصل حديثه بقوله : ولا شك ان احسن الانظمة الادارية والقضائية في هذه الحالة سوف تكون عليه مآخذ حتما اذا قيس بالانظمة الاوروبية ، بل وبالانظمة المصرية كذلك.

ومن ثم فقد كانت المعضلة في نظر كرومر والتي يحاول ايجادحل لها تتمثل في صعوبةالمواءمة بين ما يجب اقامته من انظمة ادارية وقضائية تكفل للاوروبيين ممارسة الحقوق التي اعطتها لهم معاهدات الامتيازات الاجنبية وبين ما يتطلبه حال اهل البلاد انفسهم من اقامة انظمة حكومية مبسطة تفي بالغرض منها اولاً،

و وكان يخشى ان يكون النظام المزمع اقامته في السودان بواسطة الحكومة البريطانية ان يكون سببا في الوقت نفسه في تخويف الاوروبيين من الاقامة بالسودان والتجارة معه واستثمار اموالهم فيه . وهذا مالا يرجوه ويتخوف من حدوثه في الوقت الراهن . ولذلك يقول كرومر ان المسألة ليست انشاء نوع من المحاكم التي تفصل في القضايا المدنية والجنائية التي يكون الاوروبيون طرفاً فيها وانما القضية اكبر من ذلك بكثير لان الاوروبيين من ناحية سيكونون عيونا لدولهم في مراقبة نوع الحكم القائم في السودان

فان ذلك الموضوع مع اهميته ومع ضرورة التفكير فيه
تفكيرا طويلاًقبل اتخاذ اي اجراء بشانه، لا يوازي في
ضرورته العاجلة البحث في الوسيلة التي يمكن بها قبل
فوات الفرصة منع الاوروبيين من ان ينتزعزا حقوقاً
وامتيازات مثل الحقوق والامتيازات التي صارت لهم
والتي يمارسونها الان في مصر ..وهذا هو مربط الفرس!!!
هذه هي القضية التي كانت تشغل ذهن كرومر زكان يفكر
في كيفية معالجتها بصورة لا تثير الشكوك او المشاكل مع
الدول الاوروبية والخديوية في مصر

اما كيف يمكن الحيلولة دون ذلك . وبعد تفكير طويل وعميق في حل وتجاوز هذه المعضلة باقل الخسائر. فكان في راي كرومر بأن الحل الوحيد في ان يصدر اعلان (Declaration) صريح عن النظام العام السياسي والاداري والقضائي المزمع انشاؤه في السودان ، لأنه في رأيه سوف تحدث اضطرابات كثيرة اذا ترك الاوروبيون يجيئون الي السودان ويتاجرون معه ويستخدمون رءوس اموالهم فيه دون صدور ما يكبح جماحهم

.

ومن ثم كان كرومر يرى ضرورة ان يصدر الان هذا الاعلان الذي يعتبره بحق انه الترياق الناجع والعلاج الامثل لهذه المعضلة. وذلك قبل ان تستفحل هذه المعضلة ويصعب علاجها. ومن جانب اخر كان يعتبر هذا الاعلان في الوقت ذاته بمثابة تحذير مسبقا ليعرف هؤلاء الاوروبيون بمجرد صدوره واطلاعهم عليه ما هم مقدمون عليه من جهة . وليدركوا بانهم اذا دخلوا السودان في ظل هذه الظروف الاستثنائية سيكون في دخولهم واستقرارهم في السودان في هذا الوقت

بالذات مغامرة هم الذين سيتحملون تبعاتها وحتى لا يعتقد انسان بعد صدور هذا الاعلان ان وضع الاوروبيون المقيمين في السودان سيكون ءامناً ولئلا يظنون ان وجودهم في السودان سوف يكون مثل وضعهم في مصر. والى جانب ذلك كان يرى كرومر ضرورة تحديد الوضع بالنسبة للاوروبيين بصورة واضحة حتي لا تسري في السودان الامتيازات الاجنبية السائدة في كل الاملاك العثمانية.

معركة كرري

المعركة التي تجسدالبسالة والتضحية والفدائية المنقطعة النظير دفاعا عن الارض والعرض والدين والتي استشهد فيها في ضحوة واحدة تسعة وعشرون الفا وارتكب فيها سفاح العصر كتشنر اكبر مجزرة في التاريخ حيث قضى وجهز على سنة عشر الف جريح مخالفا كل القوانين التي تحرم التجهيز على جرحى الحرب

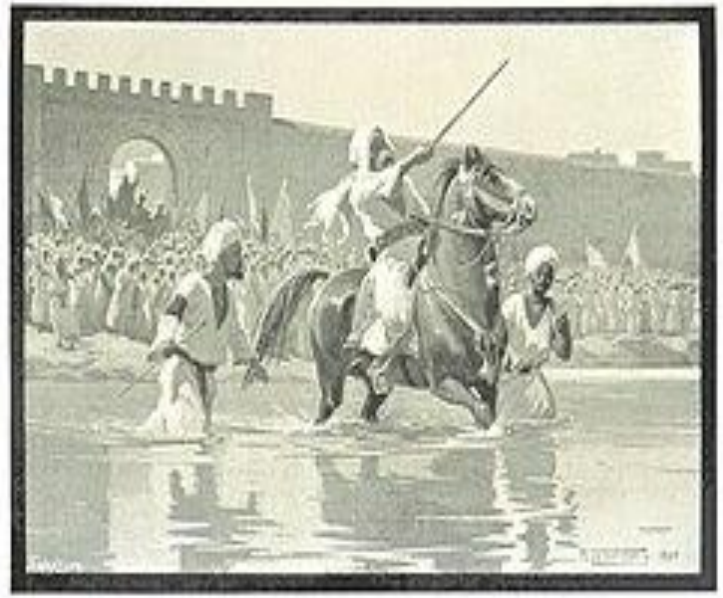

The Khalifa inciting his troops to attack Kassala.

كان من رأي كرومر ان استصدار هذا الاعلان بالوضع السياسي في السودان لازم وضروري كذلك لتحديد مركز انجلترا نفسه بالنسبة للسودان .

وعلي ضوء هذه الاعتبارات اذاً اخذ كرومر يتساءل عن نوع الوضع السياسي الذي يجب ان يناله السودان.

و بعد ذلك انتقل كرومر الى مناقشة وضع السيادة في السودان وكيفية ان يحكم السودان وقام بطرح عدة خيارات لخصها في ثلاثة امور يعتقد انها تصلح لان تكون محور النقاش والتداول والاخذ والرد واختيار النظام الاوفق من بينها لحل معضلة الحكم في السودان من اجل تحقيق اهداف السياسة البريطانية في احتلال السودان :1/ اما ان تضم بريطانيا السودان اليها 2/ وإما ن يعتبر السودان جزء من الامبراطورية العثمانية أي من املاك هذه الامبراطورية 3/ واما ان يكون هناك حل وسط تتحقق به الاغراض التي تريدها بريطانيا .

المحاضرة الرابعة عشرة

رابعة تاريخ

اليوم الثلاثاء الموافق

25/نوفمبر 2025

الفصل السابع

تاريخ السودان المعاصر :إعداد

وتقديم بروفيسور امتياز/

سيدا احمد علي عثمان العقيد

. وتناول كرومر بالبحث والتحليل كل واحد من هذه الحلول الثلاثة فقال :اولاً ان استيلاء انجلترا علي السودان وضمه اليها سيقضي بطبيعة الحال علي المصاعب التي سبق ذكرها ولكنه يدرك تماماً ان بريطانيا لا تريد ذلك لاسباب واضحة :سياسية ومالية ان تضم السودان . سياسيا لان ذلك سيسبب لبريطانيا مشاكل مع الخديوية والباب العالي ومن ثم مع روسيا وفرنسا . ومالياً لا تريد بريطانيا ان تتحمل كل النفقات وانما تريد ان تجبر مصر على تحمل الجزء الاكبر للتفادى احتجاجات دافع الضرائب البريطانيا واستغلال المعارضة البريطانية اذا ما حدث ذلك ضد الحكومة واثارة دافع الضرائب ضدها

ثانيا: اما في حالة الاعتراف بان السودان جزء من الاملاك العثمانية ولا يختلف في شيء اطلاقاً عن بقية الاراضي المصرية فانه يترتب عليه ان تستمر بصورة مستديمة كل المصاعب الدولية والعقبات التي كان من سوء حظ الحكومة البريطانية خلال الخمس عشرة سنة الماضية ان تواجهها عند تناول اية مسألة متعلقة بالشئون المصرية ومن ثم تصبح يد بريطانيا مغلولة ولا تكون لها الكلمة العليا في شئون السودان وفقا لاستراتيجيتها

ولذلك يرى اللورد كرومر بانه يتوجب علي الحكومة البريطانية ان تصل الي حل وسط بين هذين الاجراءين المتطرفين . ولكنه يقوم بتحذير القارئ بان هذا الوضع المقترح اي الحل الوسط لم يسبق ان عرفه القانون الجاري العمل به في اوروبا . ولذلك فليس من السهل خصوصا بالنظر لتعقيد بعض التفاصيل تعقيداً كثيراً ان يرسم المرء علي الورق اي ترتيب ونظام قد تكون الثقة عظيمة في امكان تنفيذه من الناحية العملية ، ومن الممكن الدفاع عنه وعن كل جزء من اجزائه بالحجج الصحيحة والمنطقية .لا سيما فيما يتعلق بموضوع السودان الحالي

اما فيما يتصل الترتيب الذي يقوم علي الحل الوسط الذي على الحكم الثنائي فقد رأى كرومر ان يتخذ شكل اتفاق (Convention) أو وفاق (Agreemrnt) مع الحكومة المصرية اولا دفعا لاحتجاج الخديو وثانيا لدفع احتجاج الباب العالي وثالثا لدرء احتجاج كل من روسشيا وفرنسا وتوقع كرومر ان يتصدى كثيرون على مستوى الدولي والعثماني والمصري للطعن في صحة مشروعية هذا الاتفاق أو الوفاق بعدة حجج :

اولها : علي اساس ان الفرمانات العثمانية قد منعت الخديو من عقد أية معاهدات مع الدول الاجنبية عدا الاتفاقات الجمركية والتجارية او تلك الخاصة بعلاقات الاجانب مع السلطات الادارية الداخلية.

ثانيا:علي اساس ما جاء في الفرمان الصادر الي الخديو الحالي عباس حلمي الثاني والصادر في 27/مارس 1892م (من انه لايجوز للخديو لاي سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات المعطاة لمصر بحكم هذا الفرمان المستند علي الفرمانات السابقة جميعها او بعضها أو ترك قطعة ارض من الاراضي المصرية للغير مطلقاً. وحيث ان الامتيازات التي اعطيت لمصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي خصت بها الخديوية واودعت لديها.فلايجوز لاي سبب او وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها او بعضها او ترك قطعة ارض من الاراضي المصرية للغير مطلقاً) هذا النص صريح وواضح ولا يحتاج الى تفسير وهذه مطب كبير في وجه الاستراتيجية البريطانية الرامية الى الاستيلاء على السودان عن طريق التحايل والالتفاف حول هذا النص ومحاولة تجاوزه

واعد كرومر الجواب علي هذين الاعتراضين فقال : انه يمكن الرد علي الاعتراض الاول بان الوفاق او الاتفاق ((Agreement) ليس بالمعاهدة (Treaty) بمعناها المعروف،، نلاحظ مدى التلاعب بالالفاظ والتحايل على الفرمان العثماني . وواصل قوله : وأن الخديو بتوقيعه علي هذا الوفاق لم يفعل شيئاً هو من حق صاحب السيادة العليا ان يفعله، وانما كان يمارس حقا اعترفت له به الفرمانات ، ذلك هو اجراء الترتيبات المتعلقة بالادارة الداخلية في خديويته. وان رفع العلم المصري الي جانب العلم البريطاني باستمرار في كل انحاء السودان ، لينهض دليلاً علي ان سيادة السلطان معترف بها او علي كل الاحوال معترف ببعضها في هذه البلاد . نوع من الالتفاف والخداع والتحايل من اجل تنزيل الاستراتيجية البريطانية على ارض الواقع في دفعات او جرعات

ولكن هذا الكلام وتلك المبررات والحجج كان كرومر نفسه يعترف بانها ضعيف لسبب مهم وهو انه من المتعذر ما دام هنالك اعتراف بوجود سيادة السلطان العثماني سواء أكانت هذه السيادة كاملة ام منقوصة يصعب التفريق بين السودان وبين سائر املاك الدولة العثمانية . لا سيما فيما يتعلق بمعاملة او مركز الاوروبين وغيرهم من الاجانب. ولهذا يرى كرومر انه من الافضل الاستناد بشجاعة علي الحجة التالية:1/ وهي ان الجيش المصري الذي هو قسم من الجيش العثماني عجز عن الاحتفاظ بمركزه في السودان اي انه اضطر الي الجلاء عنه ولهذا السبب ظهرت بريطانيا سندا ومعاونا لمصر لاستعادة سيادتها ولكن هذا العون لا بد له من مقابل

2/ و ظهرت بريطانيا لان الخديوما كان في قدرته وحده ودون مساعدة ،أن يسترجع السودان . و من هذا المنطلق كان كرومر يرى ان مسألة مشروعية مسلك الخديو في ابرامه الاتفاق او الوفاق انما هي مسألة غير ذات بال ، لان الخديو مقابل تنازله عن شيء لانجلترا في إبرامه هذا الاتفاق قد حصل هو منها علي عدة مزايا وهذا يقود تسلسلا الى النقطة الثالثة بالتي مربط الفرس في نظر كرومر

، 3/ ان الذي قام باسترجاع السودان هم جنود انجليز وجنود مصريين .4/ وان أموالاً انجليزية هي التي استخدمت في استرجاعه

ووفقاً لذلك فان هذه الحقيقة تعطي حكومة جلالة الملكة وفقاً لمبادئ القانون الدولي المعترف بها حقوقاً راجحة في تقرير نظام الحكم الذي يجب اقامته في السودان في المستقبل

ولقد انتقل كرومر بعد ذلك الي تفسير المواد التي تضمنها مشروع الاتفاق . وهو تفسير يبين طبيعة ومعنى الحل الوسط الذي يعني اقامة الدولة المولدة (Hybrid State) ان هذا التفسير يكشف ما كان يدور في ذهن كرومر من افكار وأراء أسس عليها المبادئ التي قام عليها اتفاق نظام الحكم الثنائي في السودان .

ويلاحظ القارئ انةمشروع الوفاق الذي ابتدعه كرومر يبدأ بديباجة (Preamable) وهي بمثابة مقدمة تتضمن الحيثيات او الاسباب التي تجعل من حق مصر وبريطانيا ابرام هذا الاتفاق فيما بينهما بشأن السودان . ولم يكن هناك مفر من الاعتراف في هذه المقدمة بان لمصر حقوقاً في السيادة على السودان قائمة من قبل استرجاع السودان وذلك تمشياً مع موقف الحكومة البريطانية من وقت تقرير استرجاع السودان ولتهدئ من روع الخديو وتؤكد له بان الحكومة البريطانية عند وعودها وانها تحترم ذلك

واثناء حادث فاشودة خصوصاً. ويلاحظ المرء ان كرومر في هذا الاثناء لم يكن يهتم بتاكيد هذا الحق بقدر ما كان يهتم بابراز الحقوق التي صارت لانجلترا بسبب اشتراكها اشتراكاً فعالا في فتح السودان ـ كما يلاحظ المطلع على وثائق هذه الفترة والمكاتبات الرسمية بين المندوب البريطاني ورئاسة الوزراء البريطانية انه لاول مرة تظهر عبارة فتح في خطاب رسمي والتي تم اختيارها بعناية لتخدير اهل السودان ـ ومن هنا بدأت المراوغة والتلاعب بالالفاظ وكان ذلك بداية تجيير تالحقائق وطمس التاريخ الوطني. بهذه العبارة اراد كرومر ان يستند علي حق الفتح او بالاحرى الغزو الذي لم يسمه باسمه هذه المرة .قبل اي اعتبار آخر في تبرير ابرام اتفاق يعطي بريطانيا السلطة العليا في النظام السياسي الجديد في السودان وهي بداية التملص من حق السيادة العثمانية والمصرية في السودان وانفراد بريطانيا بالامر بعد لعبت على الاثنين

ويجعل الاتفاق بريطانيا علي حد تعبير كرومر ان (حقوقها هي الراجحة) على حقوق الطرف الاخر في هذا الاتفاق الثنائي . ولذلك قال كرومر عن الديباجة او المقدمة: انها تضمنت اشارة عابرة واستنتاجية الى حقوق الخديو السابقة على الثورة المهدوية ولكنها في الوقت ذاته برزت حقوق الحكومة البريطانية التي صارت لها من الغزو الذي اسماه فتحاً أي استرجاع السودان

واستطرد كرومر قائلاً (ويبدو ضرورياً ذكر هذه الحقوق لأن عليها وحدها يقوم المسوغ الحقيقي لإبتداع وضع سياسي واداري في السودان يختلف عن الوضع القائم في مصر)
وتضمنت المادة الاولي من المشروع ، التعريف بالاراضي التي يشملها لفظ السودان ، وهي حسب هذه المادة تقع جنوبي الدرجة الثانية والعشرين في خطوط العرض. وهذا الخط يمر على مسافة اميال قليلة من شمال وادي حلفا .

بينما سواكن تقع جنوبه بمسافة كبيرة . وقال كرومر انه تمشيا مع المبادئ التي جاءت في ديباجة او تمهيد او مقدمة الوفاق ، يجب ان يقتصر مصطلح السوان علي الاراضي التي امتلكتها مصر في السابق ، ثم صار يستولي عليها الدروايش .ـــ لاحظوا ان لأول مرة هذا المصطلح الذي بدأ يظهر في المكاتبات الرسمية الغاية منه التبخيس من شان الثورة المهدوية ، والسؤال المنطقي هل كان المهدوي درويشاً؟ وهل كان اتباعه دراويش؟ ـــ ثم صار استرجاعها في وقت من الاوقات بمساعدة بريطانيا. وبدأ يحاول التملص من مسالة الاسترجاع تلك لانها ذات مدلول واضح وجلي ومن ناحية اخرى فان مصطلح استرجاع يعطي مصر حق السيادة الكامل غير المنقصوص وهو من هذه الزاوية يبطل مفعول الاستراتيجية البريطانية وياتي عليها من القواعد

ولكن الاخذ بهذا الرأي القائل بان يقتصر مصطلح السودان على الاراضي التي امتلكتها في السابق لا يلبث ان ينشأ عن هذا التعريف مصاعب ادارية كبيرة حيث يجب في هذه الحالة استبعاد كل من وادي حلفا وسواكن من الاراضي التي يشملها مصطلح السودان . لانه لا وادي حلفا ولا سواكن سبق ان احتلها الدروايش اطلاقاً وعلي ذلك فقد قسمت الاراضي التي يدل عليها مصطلح السودان في الوفاق الي ثلاث فئات :

1/ الاراضي التي لم تحتلها قط الجنود المصرية منذ عام 1882م وقال كرومر ان الغرض من النص على ذلك إدخال كل من وادي حلفا وسواكن ضمن حدود السودان .

2/ الاراضي التي كانت تحت ادارةالحكومة المصرية قبل ثورة السودان الاخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها !!! الان حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد ومعنى ذلك كما قال كرومر . ان هذه تشمل كل الاراضي التي تم استرجاعها مؤخراً. واما لماذا وصفت هذه الاراضي بانها (التي افتتحتهاالان حكوة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد) فقد قال كرومر ان الاقتصار على ذكر (الاراضي التي كانت تحت ادارةالحكومة المصرية قبل الثورة الاخيرة) دون التخصيص بانها التي افتتحت بعد ذلك بالاشتراك مع انجلتراقد يفيد ان هذه الاراضي تشمل كذلك قسما من مديرية خط الاستواء(وهو الذي عرفنا انه صار جزء من محمية يوغندا البريطانية أو استاجرته ولاية الكونغو الحرة البلجيكية) السؤال كيف تكون الكونغو الحرة تبقي حرة وهي بلجيكية محتلة

أو أنها تشمل أيضاً زيلع وبربرة (وهما المعروفتان الآن انهما صارا تؤلفان مع بلهار ـ الصومال البريطاني وهما اللتان قال عنهما كرومر (انه لم يكن مقصودا دون شك أن يشملهما الاتفاق).

3/ الاراضي التي قد تفتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان المصرية والبريطانية من الان فصاعداً.

وقال كرومر إن الغرض من عبارة افتتاح الاراضي باتحادالحكومتين. وهنا تكررت عبارة فتح المقصودة بمنهجية والاراضي المشار اليها بالتي يفتحانها بالاتحاد

اولاً: ان تشمل الاراضي التي تدخل في نطاق هذا الاتفاق كل الامتدادات اي التوسع الذي يحصل نحو الجنوب والغرب نتيجة للعمل او الجهد المشترك بين انجلترا ومصر.
ثانياً: ان يستبعد الاتفاق كل الامتدادات التي تحصل من اوغندا في اتجاه نحو الشمال نتيجة لجهد وعمل الحكومة البريطانية وحدها في هذا الموضوع حيث سبقت وان انفردت بيوغندا ولا تريد اشراك مصر فيها وهي في الاصل اراض مصرية وكانت ضمن نفوذ ضمن الامبراطورية المصرية في القرن التاسع عشر الميلادي ،

ومعنى هذا وتبعا لهذا التفسير من وجهة النظر البريطانية والتي يتماهي وتنزيل الاستراتيجية البريطانية في شكل جرعات منتظمة فان كرومر اراد ان يجعل حدود السودان الجنوبية مفتوحة لاي امتدادات وتوسع يحدث من قبل بريطانيا لوحدها . والقصد من ذلك توسيع رقعة محمية يوغندا البريطانية علي حساب السودان في وضعه الجديد، اي السودان الانجليزي المصري . وطبعا قصة مصري في حد ذاتها كانت عبارة عن ديكور مؤقت نتيجة مقتضى الحال لانه في الحقيقة الحكم اصبح فيما بعد بعد ان تمكنت بريطانيا وثبتت اقدامها امسى بريطانيا خالصا واصبح الوجود المصري ديكوريا اسميا حيث اضحت كل السلطلات التنفيذية والتشريعية والقضائية بيد بريطانية خالصة ,

ومن ثم بان الادعاء بان السودان كان تابعا لمصر او لمصر وجود نافذ في السودان منذ بداية الغزو والاحتلال فقد كان وجودا اسميا .
اما المادة الثانية من المشروع فقد نصت علي (استعمال العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البر والبحر بجميع انحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصري فقط). وذلك تفاديا لان تدخل بريطانيا في مشاكل مع الوجود الاوروبي في السودان .
وقال كرومر تفسيراً لهذه المادة (ان العلمين البريطاني والمصري يرفرفان معاً علي الخرطوم ، والمراد الان ، للاشارة لأن يكون الوضع في جميع انحاء السودان هو نفس الشيء، ان يتخذ اجراءُ مماثل في كل انحاء البلاد ما عدا سواكن ، لان رفع العلم البريطاني في سواكن سيثير عاصفة من الاحتجاج كبيرة.

وليس هناك ما يدعو لفعل ذلك ، في الوقت الحالي كما ساوضح حالاً حيث ان المقصود من كل هذا المشروع بالدرجة الاولى هو التمييز بين سواكن وسائر السودان لا سيما فيما يتعلق بامتداد سلطة المحاكم المختلطة القضائية) ويبدو واضحا ان السياسية البريطانية محسوبة الخطوات وليسوا على عجل من امرهم لانهم على قناعة بالترو زالتاني وعدم الاستعجال سيحققوا اهدافهم واستراتيجيتهم الرامية للاستيلاء على كل السودان

وجاءت المادتان الثالثة والرابعة خاصتين بطريقة الحكم في السودان من حيث بيان الكيفية التي تمارس بها شئون الحكم كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية في السودان . فالمقترح بمقتضى المادة الثالثة ان (تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب (بحاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال من الخديو بناء علي طلب من حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته الا بامر عال من الخديو يصدر برضاء الحكومة البريطانية) . يعني الخديو عبارة عن كبري عبور فقط لا غير اذ ان الامر كله بيد حكومة جلالة الملكة كما هو واضح من هذا النص. المتمثل في عبارة " برضا ملكة بريطانيا"

هذه المادة بوضوح شديد وضعت امر السودان تحت الارادة البريطانية وقيدت سلطات الخديو وصلاحياته الدستورية في السودان بصورة واضحة لا تحتاج الى تفسير. ووضعت تلك المادة بذكاء ودهاء بالغين ، بكيفية تجرده بصورة ناعمة من سلطاته المطلقة في تبعية السودان له وحق السيادة المطلقة فيه بحسب التفويض الممنوح له ولآبائه من قبل السلطة العثمانية بفرمانات . وبقدرة قادر الت تلك السيادة برمتها بين عشية وضحاها الى بريطانيا واصبحت ملكة بريطانيا هي صاحبة السيادة المطلقة في السودان بدون منازع

وحاول كرومر ان يبرر منصوص هذه المادة ويلطف من خطورته بان قال : ان اجراء التعيين هذا هو نفس الاجراء المتبع في تعيين (مندوبي صندوق الدين)، ثم يقول إنه يميل الى ان يتضمن الامر العالي الخديوي الاشارة الي ان هذا التعيين نال موافقة الحكومة البريطانية ، ولكنه لم ير ضرورة لذلك حيث انه مفروض علي الخديو ان يأخذ بالنصيحة البريطانية الزاما طالما بقي الاحتلال البريطاني في مصر . واقعا

اما المادة الرابعة فهي خاصة بالقوانين وكافة اللوائح التي يكون لها قوة القانون والتي يصدرها الحاكم العام ، فجاء في هذه المادة انه يشترط حصول الموافقة عليها سلفا من جانب الخديو(وهو يعمل بموجب مشورة نظاره). ومن جانب الحكومة البريطانية ممثلة في شخص قنصلها العام (الذي هو كرومر) لاحظ في هذا الجانب تم تقييد ارادة الخديو وسلبه حقه الدستوري . ومع ذلك فمن حق هذين النصين اللذين يشترط فيهما الحصول علي موافقتهما سلفا أن يعفيا الحاكم العام من هذا الواجب من وقت لاخر

لاخر في المسائل الادراية أوالتنفيذية التي ينص عليها عندئذ في الوثيقة التي تصدر بهذا الاعفاء المقيد في البداية والنهاية بموافقة بريطانيا ، ووفقا لهذا النص فان القوانين واللوائح التي يكون لها قوة القانون والتي يصدرها الحاكم العام بناء علي هذا الاعفاء يجب تبليغها فورا الي القنصل البريطاني الجنرال في القاهرة والمقصود به المندوب السامي البريطاني والي رئيس مجلس نظار والخديو منزوع السلطات الدستورية ، وتكون هذه اللوائح والقوانين التي يصدرها الحاكم خاضعة للمراجعة والحذف حسب ما يحتفظ به الاعفاء من سلطات لهذه الغاية . وهنا يبدو تخوف كرومر من ان يستبد الحاكم العام بالامر وينفرد بالسلطة وقد يخرج عن دائرة السيطرةوالاشراف

وذكر كرومر في تعليقه علي هذه المادة من المشروع .بقوله :
اولا: انه كان بوسعه الاستغناء عن عبارة (عمل الخديو بموجب نصيحة مجلس نظاره) علي اساس أن الإرادة او الامر الصادر في 18 اغسطس 1878م في عهد الخديو اسماعيل افترض دائما ان يعمل الخديو بنصيحة وزرائه ولكن نزوع الخديو عباس حلمي لمحاولة التخلص باستمرار من هذا الواجب يجعل ضروريا ان تنص المادة علي هذه العبارة . لتاكيد مبدأ خضوعه لما يوافق عليه مجلس نظاره علما بان مجلس النظار كان في جيب المندوب السامي الذي استطاع خلال وجوده الذي تطاول في مصر ان يخلق مراكز نفوذ وعملاء لمشروع بريطانيا داخل مجلس النظار اي مجلس الوزراء وهذا كما هو معلوم هو شان غربي قديم حديث

ثانياً : ان الغرض من الحصول مسبقاً علي موافقة الحكومتين المصرية والبريطانية انشاء نوع من الاشراف علي الحاكم العام ومن الواضح ان اضطلاع الحكومة البريطانية بهذا الاشراف يجعله فعالاً . وكان يكفي ان يكون هذا الاشراف لها وحدها ولكن هناك ضرورة مزدوجة تدعو لذكر اسم الخديو لان السودان لا يزال من الناحية النظرية أرضا مصرية بالرغم من ان له وضعا سياسيا منفصلا ولأن مصر هي التي ظلت مرغمة اخاك ولا بطل تتحمل مسئولية مالية نحو السودان وكلا هذين الامرين يجعلان ضروريا ومرغوبا فيه ان يسمع للحكومة المصرية صوت في هذه المسائل . وان كانت خافتا ومرجوحا ارضاء لغرور الخديو وحكومته

الا ان هذه المادة دار حولها نقاش وتم تعديلها ووضع صياغة لها قبيل التوقيع النهائي عليها. خوفا من ان تحدث ضجة لا ترغب فيها بريطانيا في الوقت الحالي الى ان تتمكن اقدامها

اما المادة الخامسة: من المشروع فكانت بصدد القوانين لتي تسري علي السودان واثناءمناقشتها كان هناك اقتراح بعدم سريان القوانين المصرية علي السودان الا إذا صدر بصددها منشور من الحاكم العام صراحة ينص علي وجوب تطبيقها في السودان وورد اعتراض علي هذا الاقتراح بانه سيكون هناك فراغ يقود الي فوضى. ولهذا تمت الموافقة علي استبقاء التشريعات المصرية التي يمكن بالاستناد علي المبادئ القانونية لا تزال سارية المفعول وهي تقتصر علي التشريعات التي صدرت قبل عام 1884م اي قبل السنة التي خضع فيها السودان لحكم المهدويين

. وهذا يشمل القوانين المصرية الصادرة في يونيو 1883م والمراد بذلك لائحة المحاكم الاهلية الصادرة في 14يونيو 1883م والقانون المدني الصادر في 28 اكتوبر وقانون التجارة ، والقانون التجاري البحري ، وقانون المرافعات، وقانون العقوبات ، وقانون تحقيق الجنايات في 13نوفمبر 1883م. وهذه المادة اعطت الحاكم حق تحوير او نسخ اي قانون من القوانين المصرية السارية باستصدار منشور منه بذلك واطلقت يد الحاكم العام تماماً.ولكنها عدلت كما سنري فما بعد